



مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

أزمة المصاححة الفلسطينية

الأبعاد والمخرج

كانون الثاني / يناير 2023



مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي - ACT الأعضاء الدائمون

قاصد محمود الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي - الأردن	جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)
نظام بركات أستاذ العلوم السياسية- الأردن	محمد العديبات أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن
مصطفى عثمان وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة في جنيف- السودان	عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي- الأردن
صباح الياسين أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق	حامد القويسي أستاذ العلوم السياسة في جامعة سواس في بريطانيا- مصر
ياسمين الأسعد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (مقرر الفريق)	

أزمة المصالحة الفلسطينية ... الأبعاد والمخرج

كانون الثاني/ يناير 2023

قائمة المحتويات

3	الملخص التنفيذي.....
7	أولاً: المدخل الموضوعي.....
10	ثانياً: خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها.....
15	ثالثاً: توصيف الأزمة الحالية.....
18	رابعاً: أطراف الأزمة المباشرة وغير المباشرة.....
21	خامساً: سيناريوهات الأزمة.....
28	سادساً: تصوّرات الخروج من الأزمة.....
--	Executive Summary

الملخص التنفيذي*

يتناول هذا التقرير الاستراتيجي أزمة المصالحة الفلسطينية، والذي يعدّه فريق الأزمات العربي - ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط، ويستعرض التقرير خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها، ويتناول أبعادها، ويناقش مواقف مختلف الأطراف المباشرة وغير المباشرة من المصالحة، كما يقدم رؤيته لأبرز السيناريوهات المحتملة وخيارات الأطراف بالتعامل معها، وذلك في ضوء انسداد مسار المصالحة الفلسطينية بعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على توقيع اتفاقات وتفاهات متعددة بين القوى الفلسطينية، و مرور خمسة عشر عاماً على الانقسام السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ويعتقد الفريق أنّ المصالحة حاجة للنضال الوطني الفلسطيني وللشعب الفلسطيني وللصائل الفلسطينية على حدّ سواء، ويسعى إلى تقديم رؤية واقعية وطنية للشروع بمسار مصالحة، ويحدّد ملامح المخرج الممكن في ضوء التجربة والوثائق التي تمّ التوصل إليها في ضوء متطلبات المراحل القادمة المحتملة للقضية الفلسطينية.

وقد تناول التقرير خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها، إضافة إلى المراحل التي مرت بها محاولات المصالحة الفلسطينية بدءاً من إعلان القاهرة الأول عام 2005، انتهاء باتفاق الجزائر عام 2022 الذي تمّ بمبادرة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، كما تناول إشكاليات جولات حوارات المصالحة والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف والتي كان أبرزها وجود خلاف بين مواقف الأطراف المشاركة بخصوص المقاومة والمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، وتباين الأفهام للتطبيق، وعدم وجود إرادة جادة باتجاه تحقيق المصالحة الكاملة، إضافة إلى استمرار الانتقادات والاتهامات بين الأطراف المشاركة في المفاوضات، مما عزّز عدم الثقة بجدية هذه المصالحات شعبياً.

ويشير التقرير إلى عدة أسباب جوهرية تدفع للتفكير الجاد بالمصالحة الوطنية الفلسطينية، وأهمها انقسام الشرعية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية بين حكومة حماس وبين رئاسة السلطة الفلسطينية، وتعثّر المفاوضات السياسية مع إسرائيل، واتجاهات الحكومة اليمينية الفاشية في إسرائيل ضد الفلسطينيين، والحاجة إلى مواجهة وطنية شاملة وموحّدة لوقف هذه السياسات، وتراجع محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، إضافة إلى تعاضم الضغوط العربية والدولية على الأطراف الفلسطينية، سواء لتشجيع الانقسام أو المصالحة بين الفرقاء.

ويركز التقرير على توصيف الأزمة الحالية للمصالحة الفلسطينية واستعراض أبعادها على المستوى السياسي والأمني والعسكري الفلسطيني، كما يناقش مواقف الأطراف المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة، مؤكداً على أنّ هذه الأطراف داخلية وإقليمية ودولية، تستند مواقف بعضها على البرنامج السياسي الوطني، وأخرى على التفاوض والاتفاق مع الاحتلال الإسرائيلي، وثالثة تتدخل لاستخدام أزمة المصالحة لمصالحها الذاتية.

* For English Executive Summary Refer to the End of the Report... [click here](#).

ويبين التقرير أنّ ثمة مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل أزمة المصالحة الفلسطينية وإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وبعد دراسة العوامل المؤثرة والمحددات الحاكمة لمسار المصالحة الوطنية الفلسطينية، وفي ضوء التغيرات المحتملة للعامين القادمين 2023-2024، يرى التقرير أن فرص تحقق السيناريو الأول "إنجاز المصالحة" ممكنة، لكنّها قد تأخذ وقتاً أكثر من العام 2023 في حال بدأت ديناميكيتها بالتحرك كرد فعل منظم وموحد على الإجراءات الإسرائيلية الحادة والعنيفة ضد مختلف الأطراف والمكونات الفلسطينية.

ويُظهر التحليل أن فرص تحقق السيناريو الثاني "التهدئة والتعايش وابتداع آليات تنسيق محددة بين الفرقاء" ممكنة، خاصة أنه لا يتطلب تقديم تنازلات محددة من الأطراف الفلسطينية لتحقيق الحد الأدنى من التوافق الوطني، ولا يتطلب تغييراً في واقع المؤسسات الفلسطينية، ويؤجل استحقاق الانتخابات إلى وقت لاحق، ويُسهّم في تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة سياسات اليمين المتطرف الإسرائيلي، ويوفر فرصة لتحسين أجواء الثقة بين الأطراف الفلسطينية، كما يحدّ من حالة التنافس والتنازع في الساحة الفلسطينية.

وقد لا يحظى السيناريو الثالث "استمرار حالة الأزمة في المصالحة الفلسطينية" بفرص الاستمرار كما هو، لأسباب عديدة، أهمها التحولات الميدانية والسياسية والقانونية في الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، في مقابل تحولات مهمة في شمال الضفة الغربية بتشكيل مجموعات مسلحة فلسطينية عابرة للفصائل، وقادرة على حشد تأييد حاضنة شعبية.

أما السيناريو الرابع "الاتجاه نحو وحدة ميدانية وبرنامج سياسي فلسطيني لمواجهة إجراءات وسياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة"، فإنه يشكّل ضرورة واقعية في التعامل مع المتغير في الحكومة الإسرائيلية، ولا يكلف الفصائل الفلسطينية تقديم تنازلات بأيّ شكل، كما يحقق لكل الفصائل مكاسب شعبية، ويوفر لحركة فتح والسلطة ورقة ضغط سياسية وشعبية ووحدة تمثيلية هي بأمرّ الحاجة إليها سياسياً وشعبياً، كما أنه قد ينجح في كسر حدّة التوجهات الإسرائيلية العنصرية والعنيفة ضد الشعب الفلسطيني، مما سيعزز الثقة الشعبية بهذه الفصائل المشاركة في هذه المواجهة، ويفتح الفرصة لتطوير الحالة الوطنية نحو مصالحة أوسع ووحدة أفضل على صعيد الميدان والسياسة، ولذلك فربما يكون هذا السيناريو خياراً واقعياً عملياً قليل الكلفة السياسية، لكنّه يحمل فرصاً لخدمة ودعم البرنامج الوطني الموحد، ويساهم في توسيع فرصة توحيد حركة فتح المنقسمة على نفسها.

كما يحظى هذا السيناريو بفرصة التطور أيضاً من خلال تحقق السيناريو الثاني زمنياً، حيث قد يتطور السيناريو الثاني حال وقوعه أواسط العام 2023، على أرضية المواجهة الشاملة مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، باتجاه تحقيق السيناريو الرابع.

ولذلك فقد وجد الفريق أن الطريق أمام إنهاء أزمة المصالحة الوطنية الفلسطينية متاحة بعدة اتجاهات، وأن فرص نجاحها إن توفرت الإرادة الفلسطينية من الفرقاء ممكنة، وأن تعويقها من الأطراف الأخرى المباشرة وغير المباشرة سيكون عسيراً في حال لم تتعاون معها أي أطراف فلسطينية ذات صلة.

ويؤكد التقرير في التصورات التي اقترحها للخروج من الأزمة على أنّ المصالحة الوطنية ضرورة وطنية؛ فهي ضرورة لمشروع التحرير والعودة، وإنهاء الاحتلال بجهود موحدة ومتنوعة من النضال والمقاومة، وهي ضرورة للفصيلين الأكبرين، فتح وحماس، لقيادة المشروع الوطني الفلسطيني بشراكة حقيقية، وهي كذلك ضرورة لاستئناف الدعم العربي والإسلامي والدولي، الرسمي والشعبي، للقضية والشعب والنضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وتظهر أهمية المصالحة وضرورتها كذلك في إطار تحقيق وقائع تبعث الأمل وتغذيه قولاً وفعلاً لدى أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل بالتححرر من الاحتلال الإسرائيلي، وفي الخارج بالعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على أرض فلسطين المحررة، الأمر الذي شجّع فريق الأزمات العربي - ACT على تقديم ملامح للمخرج من هذه الأزمة وفق مختلف المعطيات آنفة الذكر.

ولذلك فإن التقرير يُلخص في نهايته أبرز مكونات المخرج المقترح بمراحله المختلفة، وهي: قيام حوار فلسطيني دائم صريح ومستول، وإعداد وثيقة مهنية تتضمن مكان النزاع والخلل في تطبيق المصالحة، وعقد مؤتمر وطني فلسطيني عام تحت شعار "الوحدة الوطنية ولمّ الشمل"، والاتفاق على بلورة "الهدف الوطني الاستراتيجي بالتحرير والعودة"، والتوافق على برنامج وطني يكتمل ويؤطر الأهداف المركزية للمشروع الوطني الفلسطيني، وتشكيل حالة وطنية جماعية للقوى والفصائل الفلسطينية على القواسم المشتركة، والبحث عن صيغة قيادية نضالية جامعة لكل الفلسطيني بين الفصائل، وتمسك منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية بالثوابت الوطنية الفلسطينية التي أقرها الميثاق الوطني الفلسطيني، وضمان حرية العمل السياسي في إطار القانون للأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، وتمكين قوى المجتمع من ممارسة دور الرقابة على أداء النظام السياسي الفلسطيني بكل مؤسساته (منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الحالة الفصائلية، وأي أشكال أو هيئات يتفق عليها لاحقاً) عبر الممارسة الحرة للتعبير عن الرأي، ووفق الصيغ والإجراءات القانونية المنظمة لذلك.

أزمة المصالحة الفلسطينية .. الأبعاد والمخرج

يتناول هذا التقرير أزمة المصالحة الفلسطينية التي مضى عليها أكثر من 17 عاماً، وذلك رغم توقيع أكثر من 13 اتفاقية مصالحة والتوصل إلى إطار سياسي سمي "وثيقة الوفاق الوطني" ليستند إليها البرنامج السياسي المشترك للمنظمة والسلطة والعمل المشترك بين القوى والفصائل الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي حتى إنتهائه وتحقيق العودة للاجئين والشتات الفلسطيني.

أولاً: المدخل الموضوعي للتقرير

في ضوء انسداد مسار المصالحة الفلسطينية بعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على توقيع اتفاقات وتفاهات متعددة بين القوى الفلسطينية، و مرور خمسة عشر عاماً على الانقسام السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، يتناول فريق الأزمات العربي - ACT في مركز دراسات الشرق الاوسط في الأردن، في هذا التقرير أزمة المصالحة الفلسطينية كإحدى الأزمات العربية المستعصية، ويحاول التوصل في نهايته إلى ملامح المخرج الممكن والواقعي من هذه الأزمة.

ومما يجدر ذكره أن جهود ومحاولات رآب الصدع الفلسطيني شاركت فيها كل القوى الفلسطينية في الداخل والخارج، والعديد من المستقلين، وبعض القوى الناشئة في الساحة الفلسطينية حزبية أو فصائلية، والتي بلغت مجموعها أكثر من أربع عشرة جهة، والعديد من الدول العربية على رأسها مصر وقطر والأردن وليبيا واليمن والسودان وسوريا والسعودية والجزائر، إضافة إلى تشكيل لجنة متابعة عربية من وزراء خارجية خمس دول عربية أيضاً عبر جامعة الدول العربية، كما حاولت ذلك تركيا أيضاً، وقد تم في هذه المحاولات والجهود التوصل إلى تفاهات واتفاقات بلغت أكثر من ثلاثة عشر اتفاقاً.

ومن الإنصاف الإشارة إلى أن هذه الجهود لم تذهب عبثاً، بل حققت بعض الإنجازات المرحلية الدائمة أو المؤقتة، بما في ذلك النجاح بالتوصل إلى قواعد قوية لبرنامج سياسي مشترك بين مختلف الأطراف الفلسطينية في وثيقة الوفاق الوطني لعام 2006، وتمكنت من تشكيل حكومة وحدة وطنية في ضوء اتفاق مكة لعام 2007، رغم أنها استمرت لأقل من شهرين فقط، كما تم تنفيذ جزء مهم من المصالحات الاجتماعية في قطاع غزة في ضوء اتفاق القاهرة لعام 2009، لكنها بالمحصلة لم تتمكن من بناء آليات مستمرة ووقائع حقيقية تنهي الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، وبالتالي نوعاً من الوحدة الوطنية، الأمر الذي عطل النظام السياسي الفلسطيني برمته، كما تسبب بإرباك الموقف السياسي الذي بدا منقسماً أمام العالم، ناهيك عن تفاعلات الاشتباك الداخلي الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمسلح أحياناً.

وبالتالي شكّلت المحصّلة العملية لهذه الجهود والاتفاقات حالة من خيبة الأمل لدى الشعب الفلسطيني بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية توحد الصفوف لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وإنهائه وبناء الدولة المستقلة، كما يطالب الكل الفلسطيني بمن فيهم الذين يوقعون على هذه الوثائق، والتي قدمت فيها الأطراف العديد من التنازلات الحزبية والفئوية بل والسياسية المهمة، والتي كان آخرها محاولة تجديد النظام السياسي بانتخابات عامة وشاملة في الداخل والخارج فيما عرف باتفاق أو حوار إسطنبول لعام 2020 لإجراء انتخابات لم تتم لظروف تتعلق بقيادة حركة فتح أساساً. وظل الحال على شكل انقسام يعاني منه الشعب اقتصادياً واجتماعياً، كما تعاني كل القوى سياسياً، ناهيك عن إشكاليات عمل المقاومة في ظل استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال ضد أي مقاومة شعبية أو مسلحة فردية أو فصائلية، وبالتالي يمكن القول بأن جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية الكاملة قد فشلت ودخلت في حالة أزمة حقيقية، والتي وجد فريق الأزمات العربي - ACT أنه لا بد من البحث عن مخرج لها في هذا التقرير وفي هذه المرحلة الحرجة.

يشير الكثير من الخبراء والقادة الفلسطينيين إلى كثير من المعوقات والعوامل التي تسببت بذلك، لكن الدراسة المعمقة ومتابعة تفاصيل الاتفاقات والآليات التي تبعتها تؤكد أن السبب الأساسي هو سبب فلسطيني أساساً، وأن تدخل الأطراف الأخرى، إن حصل، إنما يتم عبر أطراف فلسطينية، وليس بشكل مباشر، ولذلك يمكن القول أن غياب الإرادة والنية الحاسمة لتحقيق المصالحة فلسطينياً هو العامل الأكبر والأهم في تعطيلها، وهذا لا يقلل من تأثير العوامل الأخرى المتعلقة بإسرائيل وأمريكا وبعض الدول العربية والإسلامية غير الراغبة في هذه المصالحة لاعتبارات قُطرية خاصة.

إن موضوع المصالحة الوطنية يُرفع اليوم كمطلب شعبي فلسطيني ملحّ، ومع أنّ الجهات المعنية بالارتقاء بموقفها الوطني للتقدم إلى منصة الموقف التاريخي المطلوب هي الأخرى تعلن في كل مناسبة استعدادها العملي لمغادرة العزلة والتشرذم والاستعداد للاندماج واكتساب المشروعية الدستورية والشعبية في إطار كيان وطني موحد، إلا أن الواقع العملي الميداني يشي بأمر آخر، حيث تضرب فكرة مركزية السلطة والقوة في بيئتين مختلفتين: إحداهما في رام الله والأخرى في غزة.

إن المصالحة كمفردة لا تليق أن تكون عنواناً للشأن الوطني الفلسطيني وتداعياته السلبية اليوم، فالإرث القومي والوطني للكفاح الفلسطيني المضخّ بقوافل الشهداء، والخسائر المتمثلة بتهديد مصيري مباشر للقضية الفلسطينية بأسرها، كل ذلك يضع هذه المفردة (المصالحة) كمسؤولية تاريخية على كل القوى الفلسطينية على اختلاف توجهاتها الفكرية والاجتماعية، سواء تلك التي في السلطة أو خارجها، غير أن الفهم الحقيقي لموضوع المصالحة الفلسطينية يجب أن يبقى في حدود الفهم للتمائل التاريخي المعبر عن الغاية والذاكرة الوطنية الفلسطينية لمعنى نكران الذات والالتزام بالمسؤولية، وهي في حكم قوة القانون وحتميته في مسار الكفاح الفلسطيني المستند على الحق التاريخي الذي

لا يمكن التنازل عنه ، وهكذا تُفهم (المصالحة) كشكل من أشكال إعادة إنتاج العمل الوطني، وليست كجراحة تجميلية لنظام أو سلطة أو حركة شعبية، كما يحسن التنبيه إلى أن المأزق المالي الذي تمر به فصائل المقاومة والنظام السياسي الفلسطيني ربما يجرّ الحالة الفلسطينية إلى أجنداث إقليمية أو دولية لا تتوافق مع المشروع الوطني الفلسطيني بالتحريز والعودة، أو تتعامل مع القضية الفلسطينية وفق مصالحها الإقليمية والدولية ولاعتبارات خاصة قد لا ترتبط بالقضية وحقوق الشعب الفلسطيني في مرحلة من المراحل.

إنّ من الصعب تحقيق المصالحة الفلسطينية التي يأملها الشعب الفلسطيني بشكل كامل ومستمر دون أن يمتلك أطراف الأزمة الإرادة والإيمان والثقة بتشبيدها نظراً لدورها الحاسم في إنجاز الهدف المركزي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء الدولة المستقلة، والتي تشمل بسيادتها كل الشعب والأرض الفلسطينية التاريخية وعاصمتها القدس.

ويعتقد أن الخروج من هذه الأزمة بحاجة إلى رؤية جديدة لموضوع المصالحة الفلسطينية، رؤية تتجاوز تراكم الخلافات الداخلية الجهرية، إن كانت فعلاً هي خلافات جوهرية، والارتقاء عملياً إلى اشتراطات المرحلة الراهنة، وفي المقدمة منها انزياح اليمين الصهيوني العنصري إلى المزيد من سياسة التوسع والقبض للأرض الفلسطينية، وتأكيد الهوية الدينية العنصرية للدولة اليهودية، والتي تهدد بحق القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالمصادرة والاستيطان والتهجير والطرده والإعدام والاعتقال، والمنع من تطبيق حق العودة للاجئين والشتات الفلسطيني إلى ديارهم وممتلكاتهم، وهي بذلك تسعى إلى قتل الحلم الفلسطيني بالتحريز والعودة وإقامة الدولة المستقلة.

ويتناول فريق الأزمات العربي - ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط في هذا التقرير الاستراتيجي حول أزمة المصالحة الفلسطينية خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها، كما يتناول توصيفها بأبعادها، ويناقش التقرير مواقف مختلف الأطراف المباشرة وغير المباشرة من المصالحة، كما يقدم رؤيته لأبرز السيناريوهات المحتملة وخيارات الأطراف بالتعامل معها.

ويقدم الإجابة عن سؤال: هل المصالحة حاجة للنضال الوطني الفلسطيني وللشعب الفلسطيني وللصائل الفلسطينية، حيث يؤكد التقرير وفريقه أن المصالحة الوطنية ضرورة حقيقية على مختلف المستويات، ثم يتوصل التقرير إلى رؤية واقعية وطنية للشروع بمسار مصالحة، ويحدد ملامح المخرج الممكن في ضوء التجربة والوثائق التي تم التوصل إليها، وفي ضوء متطلبات المراحل القادمة المحتملة للقضية الفلسطينية.

ويؤكد الفريق أن المقاربة المفاهيمية لموضوع المصالحة، أو تحديداً أزمة المصالحة الفلسطينية، تبقى متصلة أساساً بفكرة الشرعية بتمثيل إرادة الشعب الفلسطيني، والاتفاق على معيار النظام السياسي في توافقه مع اشتراطات العمل الوطني لتحرير الأرض واستعادة الوطن، وكذلك بالسياق الفكري واشتراطاته.

ثانياً: خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها

ترتبط عمليات واتفاقيات المصالحة الفلسطينية أساساً بظهور الانقسامات على الساحة الفلسطينية في بداية التسعينيات، حيث كان قد أعلن عن قيام حركة حماس مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وما تلاها من ظهور تجاذبات على الساحة الفلسطينية، خاصة بينها وبين حركة فتح، وأعلنت مجموعة من الفصائل الفلسطينية معارضتها للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية في مؤتمر مدريد عام 1990 وما تلاها من توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبدأت بوادر الانقسام واضحة بين مؤيدي التسوية السياسية ممثلين بحركة فتح وتيار السلطة الفلسطينية التي أنشئت عقب اتفاق أوسلو، وبين تيار المقاومة ممثلاً بحركتي حماس والجهاد الإسلامي وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، ومع مرور الوقت استمرت الانقسامات الفلسطينية على المستويات السياسية والمؤسسية والأمنية والجغرافية، وتمثلت بوجود حكومتين منفصلتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك انقسمت المؤسسات السياسية والأمنية إلى مؤسسات فرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فرض الحصار على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية وقيادتها لحكومة السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى انفصال جغرافي يعيق عملية التواصل والانتقال بين المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وظهور مجموعة من القضايا والملفات، بعد تعمق الانقسام، والتي تمس حياة الشعب الفلسطيني وتتطلب حلولاً متفقاً عليها مثل رواتب الموظفين وإدارة المعابر وإجراء الانتخابات وغيرها.

المراحل التي مرت بها محاولات المصالحة الفلسطينية

- 1- بدأت الخطوات الأولى للمصالحات الفلسطينية في إعلان القاهرة الأول عام 2005، والذي وقّعه حركتا فتح وحماس، إضافة إلى كلاً من الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية والجهة الديمقراطية، وقد طالب الإعلان بإصلاح منظمة التحرير ودخول جميع القوى والفصائل الفلسطينية للمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لكنّ هذه الخطوة توقّفت بعد حصول حركة حماس على أغلبية في الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة جديدة لم تلقَ ترحيباً من تيار مهم داخل حركة فتح، وعدم تعاون حركة فتح، حسب حماس، في تسليم مقاليد السلطة للحكومة الجديدة.
- 2- صدور "وثيقة الوفاق الوطني" الموقّعة من كافة الفصائل الفلسطينية، وذلك بتاريخ 2006/6/27، بهدف الاتفاق على إطار سياسي يمثل القواسم المشتركة.
- 3- وقد تبعها في 2006/9/11 توصّل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة إسماعيل هنية إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة بناءً على وثيقة الوفاق الوطني المشار إليها أعلاه، لكنّ تواصل الاشتباكات بين مؤيدي حركة فتح وحركة حماس حال دون ذلك.
- 4- توقيع اتفاق مكة في شباط/ فبراير 2007 بين حركتي فتح وحماس لوقف الاشتباكات بين الطرفين

- وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية، ولكنّ عوامل لاحقة تدخلت فيها فأفسدت العلاقة، وقسمت الحكومة بعد استقالات ممثلي حركة فتح فيها.
- 5- توقيع اتفاق المصالحة في آذار/ مارس 2008 في صنعاء بين حركتي فتح وحماس والذي يتعلق بآليات تطبيق وثيقة الوفاق الوطني.
- 6- توقيع "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني" في القاهرة عام 2009، والتي جاءت بعد حرب ضروس مع القوات الإسرائيلية التي شنت عدواناً كبيراً على قطاع غزة، وتمكّنت المقاومة الفلسطينية من دحره وإفشاله في تحقيق أهدافه، واعتبر هذا الانتصار الأول للمقاومة في حرب حقيقية ضدها من قبل قوات الاحتلال، ولذلك دعت مصر إلى اجتماع حوار فلسطيني داخلي بعد انتهاء الحرب مباشرة وبعد وقف إطلاق النار الذي رعته مصر، والذي أعلنه الجانب الإسرائيلي أولاً.
- وقد شمل الاتفاق الذي كان نتاجاً للحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عقد في القاهرة ابتداء من 2009/2/26 برعاية مصرية ومباشرة من الرئيس مبارك وقتها، شمل على تأكيد التوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوّقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وشاركت فيه كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية، وحدد كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، والتوافق على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام.
- ولإنجاح الاتفاق وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.
- وكان هذا الاتفاق تفصيلاً للغاية؛ حيث تناول مسائل متعددة وجوهرية: على رأسها تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتراضى عليها الجميع، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع تحديد موعد ثابت لها يوم 2010/6/28 والالتزام الجميع بذلك، والتأكيد على أن الشعب الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني وأن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن، وإجراء المصالحات الوطنية بنشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية والعيش المشترك وحلّ جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية ووضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً، وتحديد قوائم المعتقلين لحل المشكلة مباشرة، وتأكيد تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي مع الالتزام بالقانون، والبدء فوراً بالإفراج عن المعتقلين لدى كل طرف من فتح وحماس، وتشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني من حركتي فتح وحماس والفصائل

والمستقلين، تسمي كلّ من فتح وحماس نصفها ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

7- اتفاق القاهرة عام 2011، والذي وُقّع برعاية مصرية، وكان اتفاقاً شاملاً لإعادة توحيد وبناء السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بين الرئيس محمود عباس ممثلاً لحركة فتح وبين خالد مشعل ممثلاً لحركة حماس، وقد تمت الموافقة على تشكيل حكومة مشتركة انتقالية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وكذلك السماح لحركتي حماس والجهاد الإسلامي بدخول منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لإجراءات حفظ النظام والأمن في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على ما ورد في اتفاق القاهرة عام 2009، وقد تُوّفّق تنفيذ هذا الاتفاق (2011) بعد الخلافات التي ظهرت حول رئاسة الحكومة الانتقالية.

8- اتفاق تشكيل الحكومة في نيسان/ أبريل 2014 في مخيم الشاطئ في قطاع غزة، والذي استقال بموجبه إسماعيل هنية من رئاسة حكومة السلطة رسمياً، ليتاح لرئيس السلطة تكليف رئيس جديد لها، وتسليمه الحكومة، وتبعه اتفاق القاهرة في 25 أيلول/ سبتمبر 2014 لتحديد مهام الحكومة الجديدة، وأهمها دمج الأجهزة الأمنية، لكنّ الحكومة الجديدة برئاسة رامي الحمد الله لم تنجح في ذلك وعاد الانقسام بين الطرفين من جديد.

9- حوارات إسطنبول بين حركتي فتح وحماس، واجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في شهر أيلول/ سبتمبر 2020، بهدف الوصول إلى اتفاق لوضع رؤية مشتركة لإجراء انتخابات عامة، وبالفعل بدأ تنفيذ ما اتفق عليه، وأعلنت مواعيد الانتخابات وبدأت حملات الترشيح، غير أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصدر مرسوماً جديداً بتأجيل الانتخابات، بحجة عدم موافقة إسرائيل على إجرائها في القدس، ودون التشاور مع الفرقاء الآخرين.

10- اتفاق الجزائر عام 2022 بمبادرة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وقد تم توقيع الاتفاق من أربعة عشر فصيلاً فلسطينياً، والذي أوضح ترتيبات محددة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وحدد فترات زمنية، وأكد على أهمية دخول الفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية للسلطة الفلسطينية بناء على برنامج متفق عليه، وتأكيد مبدأ الشراكة السياسية.

إشكاليات جولات حوارات المصالحة والاتفاقيات الموقّعة بين الأطراف

تم توقيع أكثر من عشر اتفاقيات مصالحة بين الأطراف الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح وحركة حماس، وشاركت معظم الفصائل الفلسطينية في هذه الجولات من المصالحة، هذا بالإضافة إلى الإعلانات والبيانات التي صدرت عن الأطراف المشاركة في ترتيب المصالحات، وقد تناولت جولات المفاوضات بخصوص المصالحة الفلسطينية

والاتفاقيات الصادرة عن جولات المفاوضات عدة مواضيع مشتركة، أهمها: التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرضه، والتمسك بالوحدة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك بين الفصائل الفلسطينية، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتوحيد السلطة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ودخول كافة الفصائل الفلسطينية إليها.

وقد لوحظ وجود خلاف بين مواقف الأطراف المشاركة بخصوص المقاومة والمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك رغم تعدد الاتفاقيات والاجتماعات للمصالحة الفلسطينية، وما رافقها من ظهور إعلامي وتبادل المصافحات، لكنها على أرض الواقع لم تحرز تقدماً حقيقياً؛ نظراً لتباين الأفهام للتطبيق وعدم وجود إرادة جادة باتجاه تحقيق المصالحة الكاملة، وفي الوقت نفسه استمرت الانتقادات والاتهامات بين الأطراف المشاركة في المفاوضات مما عزز عدم الثقة بجديّة هذه المصالحات شعبياً.

كما تشكّلت خلال مراحل حوارات المصالحة منذ الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 عدة حكومات فلسطينية، حيث أعاد رئيس الوزراء إسماعيل هنية تشكيل حكومته الثانية في آذار/ مارس 2007 في ضوء مخرجات اتفاق مكة، وفي حزيران/ يونيو 2007 أصدر رئيس السلطة الفلسطينية مرسوماً رئاسياً بتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ بعد إقالة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية، والتي ظلت تمارس أعمالها كحكومة تصريف أعمال في قطاع غزة فقط حتى العام 2014، وأعاد فياض تشكيل حكومته الثانية عام 2009 ولم تحظ بالثقة البرلمانية، ثم كلفه رئيس السلطة الفلسطينية بتشكيل حكومته الثالثة عام 2012، ثم كُلف رامي الحمد الله في عام 2012 أيضاً بتشكيل الحكومة، وأعيد تشكيلها منتصف عام 2014 في إطار تنفيذ اتفاق الشاطئ الذي تقدّم بموجبه إسماعيل هنية باستقالته رسمياً من رئاسة حكومة الوحدة الوطنية التي شكّلت عام 2007، وأصدر عباس مرسوماً بحلها منتصف العام ذاته، واستمرت حكومة الحمد الله الثانية حتى تشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد اشتية في عام 2019.

وقد شاركت أطراف عربية ودولية متعددة في هذه المفاوضات وعمليات المصالحة، وكان على رأسها مصر التي احتضنت أهم جولات المفاوضات مثل اتفاقيات أعوام 2007 و 2009 و 2011 و 2017، هذا بالإضافة إلى كل من السعودية في اتفاق مكة عام 2007، وإعلان صنعاء عام 2008، وكذلك قطر في إعلان الدوحة عام 2012، وأخيراً الجزائر التي تم توقيع مصالحة فيها عام 2022، كما كانت هناك جهود سورية وأردنية وليبية وسودانية وروسية وتركية أخرى، لكن هذه الأطراف لم تستطع تحقيق التأثير الفاعل على الأطراف الفلسطينية لتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وكانت أدوارها تنبع من مصالح هذه الدول والرغبة في إثبات حضورها الإقليمي وفي القضية الفلسطينية، أو لأسباب أخرى.

أسباب ودوافع الحاجة إلى المصالحة

ثمة أسباب جوهرية تدفع للتفكير الجاد بالمصالحة الوطنية الفلسطينية، وأهمها:

1. انقسام الشرعية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية بين حكومة حماس بعد فوزها في الانتخابات وبين رئاسة السلطة الفلسطينية ومحاولة الطرفين كسب الشرعية من خلال نشاط السلطة داخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ومحاولة تقديم نفسها بأنها تمثل الكلّ الفلسطيني للاستفادة من الدعم الخارجي، وفي المقابل محاولة حماس بصمودها أمام الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة كسب الشرعية الفلسطينية ومناصرة الشعوب العربية من خلال تمتعها بشرعية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.
2. نتيجة استمرار حالات الانقسام، ووصولها في حالات إلى اشتباكات مسلحة، ظهرت الدعوات والمطالبات الشعبية بضرورة المصالحة بين الأطراف الفلسطينية المتنافسة والمتصارعة، كذلك تدخلت قوى شعبية وأحزاب عربية للضغط على الأطراف الفلسطينية لحقن الدماء ومنع تدهور العلاقات بين الفصائل الفلسطينية.
3. الأزمات المالية التي عانت منها كل الأوضاع الاقتصادية لدى كل طرف؛ فقد عانى قطاع غزة نتيجة الحصار المفروض عليه وعدم قدرته على دفع رواتب الموظفين في القطاع، وتردي الوضع المعيشي للسكان نتيجة تراجع الدعم العربي، وتغير سياسات مصر وبعض دول الخليج العربي تجاه تيار الإسلام السياسي، وبالتالي تجاه قطاع غزة وسلطة حماس، وكذلك انحسار الدعم الإيراني لحكومة حماس بسبب موقفها من الأزمة السورية خلال الفترة 2011-2016.
- ومن جهة ثانية تعاني السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من الأزمة المالية نتيجة مصادرة إسرائيل لعوائد الجمارك المحصلة لصالح السلطة، ونتيجة ضعف وعدم انتظام الدعم العربي والدولي المقرر لها، بما في ذلك المساعدات العسكرية الأمريكية، مما أوقع السلطة في عجز مالي واضح جعلها غير قادرة على الوفاء بالمتطلبات الإدارية والخدمية والأمنية في الضفة الغربية.
4. تزايد الضغوط الشعبية الفلسطينية وكذلك القوى السياسية في كل من الضفة الغربية وفي قطاع غزة لإنهاء الانقسام والتوحد لمواجهة الموجة العنصرية اليمينية الدينية التي سادت المجتمع الإسرائيلي، والتي تسعى لفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، ناهيك عن تزايد الانحياز الأمريكي للطرف الإسرائيلي وتوجهاته اليمينية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حتى عام 2020.
5. تعثر المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وتراجع محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تزايد الضغوط الشعبية والرأي العام الفلسطيني الرفض لفرض شروط التسوية الإسرائيلية على الطرف الفلسطيني، وبما تمثلت به السياسة الإسرائيلية من توسيع الاستيطان والمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة، مما تطلب توسيع الجهود لتوحيد الصف الفلسطيني لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على

قطاع غزة، وكذلك عمليات الاقتحام للمسجد الأقصى، والعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد النشاط الفلسطيني المقاوم داخل الضفة الغربية.

حيث أصبح الخلاف على الساحة الفلسطينية يتبلور بمشروعين: الأول يسعى لتدويل القضية الفلسطينية اعتماداً على الجهود الدبلوماسية والدولية، والذي تبنته السلطة الفلسطينية وقيادة حركة فتح، والثاني مشروع المقاومة والذي يطالب بالمقاومة الشعبية والمسلحة، والذي تبناه حركة حماس والقوى الخليفة معها، خاصة في قطاع غزة.

6. تعاضم الضغوط العربية والدولية على الأطراف الفلسطينية، سواء لتشجيع الانقسام من جهة، مثل الشروط الإسرائيلية على السلطة وتخييرها ما بين السلام والمصالحة مع حماس، والادعاء بغياب طرف فلسطيني موحد للتفاوض معه، والجهود والضغوط الأمريكية والغربية بحجة محاربة الإرهاب في المنطقة، وطرح ما عرف بـ"صفقة القرن" من قبل الرئيس الأمريكي ترامب عام 2019، والتي تجاوزت بنود الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وتسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى تدخل أطراف عربية لتشجيع المصالحة الفلسطينية ومبادرات متعددة لتسوية الخلافات بين الأطراف الفلسطينية، إما حرصاً على المصالحة الفلسطينية، وإما انسجاماً ورغبة في تحقيق مصالح هذه الدول في ظل ظروف الانقسامات العربية.

ثالثاً: توصيف الأزمة الحالية

بصدور هذا التقرير يكون قد مرّ على الانقسام الفلسطيني الذي تجلّت صورته الأضعب بسيطرة حماس على قطاع غزة حوالي 15 عاماً، وقد سبق ذلك أكثر من عشر سنوات من المشاحنات والمناكفات والاحتكاكات السياسية والعسكرية أحياناً (قمع واغتيالات)، وبالرغم من توقيع ثلاث عشرة اتفاقية بين طرفي الأزمة الرئيسيين حركة فتح وحركة حماس منذ عام 2005، إلا أنّ أزمة المصالحة الفلسطينية ما زالت عصية على الحل وعلى ترجمة الالتزامات والاتفاقات إلى إجراءات عملية، رغم توقيع مختلف الأطراف عليها في ظروف وبيئات دولية وإقليمية وعربية وحتى فلسطينية، الأمر الذي سمح لإسرائيل بإطلاق العنان لصهيونيتها وعنصريتها وعنفوانها، وحققت النجاح تلو النجاح في مشاريعها الاستيطانية والضمّ والتهويد، كما حققت مزيداً من الاختراق من خلال "صفقة القرن" التي تم هندستها وتصميمها لإنهاء القضية الفلسطينية لصالح المصالح الإسرائيلية دون أي اعتبار لأي حقّ من الحقوق الشرعية الفلسطينية، فضلاً عن برامج التطبيع مع عدد من الدول العربية بعيداً عن خط المواجهة.

كما انعكس هذا الفشل في تحقيق المصالحة على تعميق العديد من الأزمات القائمة أصلاً لدى الفلسطينيين وعلى كافة الأصعدة، سواءً في قطاع غزة الذي يتعرض للحملات العسكرية المتعاقبة والمتزامنة مع حصار خانق حرم الشعب الفلسطيني من أدنى متطلبات الحياة الطبيعية، أو في الضفة الغربية، وخصوصاً القدس التي باتت هدفاً للاستيطان والتهويد والقمع والاضطهاد والاعتقالات والاقتحامات والتصفيق على الحياة اليومية فيها، والأهم والأخطر من ذلك هو تبيد فرص إحياء "مشروع وطني فلسطيني" جامع، يبعث الأمل لدى الفلسطينيين، والذي دفع

البعض، خصوصاً الشباب الناشط، إلى اجترار وابتكار بدائل وآليات جديدة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ووقف بطشه وتماديه بالاعتداء والانتهاك للحقوق والمقدسات.

ويبقى السؤال الأصعب والأهم، لماذا لا تفي الأطراف أو تلتزم بالاتفاقيات الموقعة؟ ويعتقد أن العامل الأهم في إعاقة تحقق المصالحة هو عدم توفر أو امتلاك الإرادة الحقيقية للمصالحة، وهو ما يقود إلى العوامل والأطراف والأسباب التي تجعل أيّ أطراف أخرى غير معنية أو غير قادرة أو غير مستفيدة من تبعات المصالحة، ويرتبط ذلك أحياناً بوضعها القائم، والاختلافات الحادة داخل الحركة الواحدة بين الأشخاص والأجهزة، ناهيك عن الموقف الإسرائيلي الذي يحاول الإبقاء على الانقسام.

ليست أمريكا وإسرائيل فقط من ليس له مصلحة لتحقيق المصالحة ومنع حصولها، بل ربما هناك أطراف عربية وإقليمية لأسبابها ومصالحها لا تريد لهذه المصالحة أن تتم أيضاً، وتستطيع أن تمارس ضغوطاً أو تؤثر في الداخل الفلسطيني، ومن المهم التأكيد على أن طرفي الخلاف الرئيسيين يدركان الثمن اللازم للمصالحة، من هنا يجدان نفسيهما أمام خيارات صعبة واستحقاقات كبيرة لتحقيق.

من جهة أخرى فإن الواقع على الأرض بدأ يتغير، وباتت البيئات الفلسطينية جميعها غير واثقة بالمسار السياسي الحالي وحالة الانسداد السائدة، وبدأت بعض الأطراف بتطوير بدائل وآليات ذاتية غير تقليدية لمواجهة إسرائيل، وبتأييد شعبي داخلي وخارجي، حيث يفترض أن تكون المصالحة في أولوية البدائل الوطنية لمختلف الفصائل، بما فيها حركتي فتح وحماس، بغض النظر عن الثمن المتوقع تحمّله، لأن بقاء الوضع الحالي أعلى كلفة، ولذلك يرى العديد من المراقبين أن اتفاقية الجزائر وآليات تنفيذها قد تشكّل طوق نجاة للمصالحة التي تعتبر بوابة لحالة وطنية جديدة تنقل الشعب الفلسطيني بكل مكوناته إلى مرحلة جديدة يحملها مشروع وطني فلسطيني جامع، وتطلق كافة القوى والتيارات الفلسطينية قدراتها وإمكاناتها باتجاه هدف واحد، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحرير الأرض وتطبيق العودة وتحقيق ظروف حياتية وسياسية وإدارية أفضل للشعب الفلسطيني.

أبعاد الأزمة

ألقت أزمة المصالحة ظلالاً قاتمة على حالة الشعب الفلسطيني المعنوية والنفسية في ظل ظروف حياتية قاسية وأزمات متراكمة وانسداد آفاق المستقبل لقضيته، وفي ظل غياب أي بوادر لولادة مشروع وطني فلسطيني بسبب هذه الأزمة التي أفرزت بيئة وطنية ملوثة بسياسات وإجراءات أمنية قمعية غير مسبوقة، والتي عمّقت حالة الارتقان والاعتماد على إسرائيل، ووقّرت ظروفاً ملائمة للإمعان في تنفيذ مخططاتها في التهويد والضمّ والاستيطان، وعمّقت حالات الانقسام، ونقلتها إلى الحاضنة الشعبية، وتراجعت مظاهر الشموخ الوطني لحساب الانكفاء على المصالح الضيقة ومطالب الحياة اليومية في ظل اليأس من الوضع القائم وآفاق المستقبل، وفي المقابل ظهرت في المجتمع قوى، وإن كانت محدودة الحجم، لكنّها تحمل بوادر تحوّل أنتجتها السياسات العدوانية الإسرائيلية وفشل السلطة في مواجهة هذه السياسات، وكذلك

نجاح المقاومة في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتكرر، وخصوصاً في عملية سيف القدس عام 2021، والتي أحييت الروح الوطنية الفلسطينية من جديد، ووحدتها بمشاعرها وآمالها، وبعثت فيها حالة جديدة قابلة للصياغة. وعلى المستوى السياسي ألحقت أزمة المصالحة أضراراً سياسية جسيمة بالقضية الفلسطينية لأنها وقّرت الغطاء والتبرير لكافة الخسائر والتراجعات في دعم القضية الفلسطينية من قبل العديد من الدول العربية بحجة الانقسام وتعدد المرجعيات الفلسطينية، إضافة إلى دول أخرى إقليمية ودولية تراجع تأييدها ودعمها بسبب الانقسام، حتى إنّ إسرائيل وظّفت الانقسام للهروب من استحقاقات اتفاقيات السلام أو الانخراط بأي عملية سلمية، وكان الضرر السياسي الأكبر على المستوى الفلسطيني نفسه، حيث استحوذت السلطة الفلسطينية وانفردت بإدارة شؤون القضية الفلسطينية متشبّثة باتفاقية أوسلو لعام 1993 وبفكرة حل الدولتين، وبالمبادرة العربية للسلام لعام 2002 بغطاء عربي ضعيف، ورفض من قوى فلسطينية مهمة، مما أضعف الموقف الفلسطيني برمته، وفتح المجال لإسرائيل للمزيد من النجاحات في مشاريعها التهودية والضمّ والاستيطان والاختراق للمجال العربي، حيث نجحت في خلق واقع جديد على جغرافية فلسطين وشعبها غير مناسب لأي حل سلميّ يمكن أن يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة. وفي مجال الأمن دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً؛ فقطاع غزة تحت الحصار والقصف والاختيالات والحمولات الإسرائيلية والإجراءات الأمنية الداخلية المشددة، والضفة الغربية تحت قبضات أمنية شديدة من إسرائيل وحصارها وتوغلها وحواجزها واعتقالاتها واهتياالاتها، ومن السلطة الوطنية بأجهزتها الأمنية التي تلاحق وتعتقل المقاومين ومؤيديهم.

وقد تكون الصورة مختلفة في المجال العسكري والمقاومة، فبالرغم من استمرار تنفيذ إسرائيل للحصار الخانق الدائم على قطاع غزة، والمتقطع على بعض أجزاء من الضفة الغربية، وبالرغم من الحملات العسكرية الممنهجة والاقترحات والتوغل والملاحقات، إلا أن المقاومة الفلسطينية نجحت في كل المواجهات بالصمود والتصدي وتحقيق ظروف عملياتية واستراتيجية متعادلة في بعض الأحيان، ولو بشكل نسبيّ، كما نجحت المقاومة بتطوير إمكانياتها الدفاعية والهجومية وأنظمة الإسناد الصاروخي والإلكتروني، ووصلت صواريخها إلى كافة أنحاء فلسطين المحتلة، وخلقت حالة من الردع المتبادل المعقول.

وكذلك فرضت هذه الأزمة على الفلسطينيين في الضفة الغربية ابتكار أساليب مواجهة وهجمات فردية وجماعية صغيرة تطورت مؤخراً إلى أجسام مقاومة بعناوين جديدة أفرزتها البيئة التي شكّلتها حرب "سيف القدس" عام 2021، والتي نجحت بإحداث تغيير جوهري في توحيد وإحياء وتفعيل روح المقاومة في كافة أنحاء فلسطين، ولدى غالبية الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، لكن الأكثر حضوراً اليوم ما حصل في الضفة الغربية من عودة مظاهر المقاومة المسلحة بأنماط وأساليب مبتكرة ومتنوعة ومؤثرة وبعطاء شعبي جيد، منذ أيار/ مايو 2022، مثل عرين الأسود وكتيبة جنين.

رابعاً: أطراف الأزمة المباشرة وغير المباشرة

أكدت جميع اتفاقات وتفاهات المصالحة الفلسطينية منذ عام 2005 وحتى عام 2022 على أهمية الوحدة الفلسطينية كأساس للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال، حيث تم التوقيع على سلسلة من هذه الاتفاقيات والتوافقات والإعلانات، ومن أهمها اتفاقيات القاهرة ومكة المكرمة والدوحة وإسطنبول ثم مؤخراً الجزائر. وفيما يتعلق بمواقف أطراف الأزمة المباشرة وغير المباشرة، وتأثير ذلك على فشل المصالحات الفلسطينية، وللمساهمة في الخروج بتصورات وتوصيات تسهم في حل الأزمة، ولبحث في مواقف أطراف الأزمة، لا بد أولاً من تحديد أطراف الأزمة، وهي أطراف داخلية وأطراف إقليمية وأطراف دولية، بعضها تستند مواقفه على البرنامج السياسي، والبعض على تمكين الاحتلال الإسرائيلي وأطراف أخرى تتدخل لاستخدام أزمة المصالحة لمصالحها الذاتية واستخدام ورقة القضية الفلسطينية للتكسب منه، فقد طال أمد هذا الصراع دون حل، وأصبح صراعاً محلياً وإقليمياً ودولياً، وهذا النوع من الصراعات عندما يطول أمده تتدخل فيه أطراف عديدة، وتحدث فيه تشققات داخلية بين الأطراف وفي داخل الأطراف والحركات ذاتها، وتصبح المصالح دون المبادئ هي المحدد الرئيس لهذه المواقف، وقد تكون المصالح دولية، وإقليمية، وقُطرية، وحزبية، وحركية، أو حتى شخصية، تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مسار الأزمة.

أولاً: أطراف الأزمة المباشرة

ثمة أطراف مباشرة وذات تأثير حاسم على إمكانية إنهاء أزمة المصالحة وتنفيذ الاتفاقات الموقعة عليها، وهي بالأساس تنقسم إلى محورين:

المحور الأول: الفلسطيني والعربي

● فيما يتعلق بالأطراف الفلسطينية تعدّ حركتا فتح وحماس الفاعل والمؤثر الأكبر في التوصل إلى هذه الاتفاقيات، وبالتالي الأكثر قدرة على تنفيذها، وبالطبع لكل منهما شركاء وحلفاء من التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وللحركتين مصالح واضحة في المصالحة، فيما تعتقد قيادات فلسطينية أن لهما أيضاً مصالح في عدم تطبيق المصالحة.

علما بأن كلاً من حماس وفتح تسيطران على الأرض والإدارة الحكومية في قطاع غزة والضفة الغربية منفردتين على الترتيب، وذلك منذ العام 2007، حيث تتمسك حماس بالشرعية الانتخابية الديمقراطية، وهي التي فازت فيها في آخر انتخابات فلسطينية عام 2006، وشرعية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فيما تتمسك حركة فتح بالشرعية السياسية لمنظمة التحرير والشرعية العربية والدولية للاعتراف بها، وقد تمكّنت الحركتان من تحقيق العديد من المصالح والمكاسب استناداً لهذه الحالة، وهو من المعوقات التي قد تدفع أياً منهما لعدم تنفيذ بعض البنود المتفق عليها في حال شعرت أنها ستخسر بعض المكاسب.

ويُستبعد السبب الأيديولوجي من بين أسباب عدم تطبيق المصالحة، وذلك في ظل نجاحهما بالتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية عديدة قابلة لإنهاء الانقسام، كما أن غالبية حلفاء حركة حماس السياسيين من بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية محسوبون على التيار اليساري والعلماني، وبعضهم أعضاء في منظمة التحرير، وكانوا حلفاء لحركة فتح لعقود خلت، ما يجعل دوافع عدم التطبيق أو ضعفه وتردده تتراوح بين الحسابات السياسية البراغماتية الراهنة والفتوية وبما يتعلق بتركيبة القيادة للسلطة والمنظمة للمرحلة التالية من تطبيق المصالحة.

● وفيما يتعلق بالأطراف العربية، تعدّ مصر، وإلى حدّ ما الأردن، الدولتين العربيتين الأكثر تأثيراً في مسار المصالحات الفلسطينية، كما تملكان القدرة للضغط على كلّ من حركتي فتح وحماس، إضافة إلى دور دول الخليج العربي خصوصاً السعودية وقطر.

ومن حيث ترتيب التأثير على المصالحة الفلسطينية، فإنه يتمثل في دول الجوار، وتحديداً الأردن ومصر وسوريا، أما سوريا فقد كان دورها فاعلاً في السابق قبل اندلاع الأزمة فيها عام 2011، وذلك بحكم علاقتها القوية مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، واستقرار فصائل المقاومة على أراضيها، لكن دور سوريا تقلص بعد بداية الأزمة، وكذلك بعد تجميد عضويتها في الجامعة العربية ووقوعها تحت الضغط المباشر لكلّ من روسيا وإيران، وانشغالها في مواجهات تداعيات أزمتهما.

أما الأردن فهي الأقرب بحكم ارتباطها بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها، وبحكم إشرافها على الأماكن المقدسة، وبحكم الوجود الفلسطيني الأكبر فيها، وهي عوامل مؤثرة، لكن تدخلها في المصالحة كان محدوداً بسبب استلام مصر للملف عربياً ودولياً، وربما فتحواياً.

وتأتي مصر بحكم جوارها وارتباطها بقطاع غزة، وحجم مصر وثقلها على الساحة العربية والدولية، وقيادتها للحروب العربية حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، واستضافتها لمعظم الاتفاقيات والبروتوكولات بشأن المصالحة الفلسطينية، كطرف مهم وفاعل ومؤثر.

ومن المعلوم أن لكلّ من الأردن ومصر اتفاقيات سلام مع إسرائيل ومصالح مع الولايات المتحدة، ولذلك فمن المتوقع أن يكون موقفهما موازناً للكل، وتراعيان في تحركهما وتقييمهما لهذه المصالحات مواقف الولايات المتحدة ومصالحهما معها.

وثمة أهمية كبيرة كذلك لدور المملكة العربية السعودية، فبالرغم من أنها ليست دولة جوار إلا أن تأثيرها على القضية الفلسطينية يأتي من وزنها العربي وثقلها الإسلامي، ومساهماتها المالية الكبيرة في كافة مجالات دعم القضية الفلسطينية، ومن احتضانها ورعايتها لاتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية في شباط/ فبراير 2007، والذي لو استمر تطبيقه لتحققت المصالحة الفلسطينية.

وقد تأثر موقف السعودية بثورات الربيع العربي وبتحالفاتها الإقليمية والدولية، وهي صاحبة مبادرة السلام

العربية في بيروت عام 2002، حيث تراجع اهتمامها بموضوع المصالحة الفلسطينية، وتركت الأمر للقاهرة لتتولى هذا الملف، خاصة بعد تقارير أمنية فلسطينية ومن دول عربية، تم توصيلها بأن حركة حماس هي التي نقضت اتفاق مكة.

ويمكن كذلك إدراج كلٍ من قطر والجزائر ضمن هذه المجموعة، فقطر بسبب الدعم المالي والسياسي المستمر الذي تقدمه لأطراف القضية الفلسطينية خاصة حركتي فتح وحماس، والجزائر بسبب احتضانها إعلان الدولة الفلسطينية في عام 1988، ولارتباطها التاريخي بقضية الكفاح الفلسطيني ورعايتها لوثيقة لمّ الشمل الفلسطيني في الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2022، ويمكن اعتبار موقفهما داعماً للمصالحة وذا تأثير نسبي معقول.

المحور الثاني: الإسرائيلي والأمريكي، حيث سعت إسرائيل على الدوام ومنذ نكبة عام 1948 وقبلها إلى زرع الفتن والانقسام بين أبناء الشعب الفلسطيني وقواه السياسية بعناوين ومبررات عديدة، حيث تكمن مصلحتها الاستراتيجية في المحافظة على الانقسام في الساحة الفلسطينية، وتعمل بقوة لمنع التوصل إلى اتفاقات المصالحة، وإن لم تستطع فتعمل على الحيلولة دون تطبيقها، وتقوم بتهديد السلطة الوطنية الفلسطينية، برئاسة حركة فتح، في حال توجّها لتطبيق بعض ما اتفق عليه، وفي الغالب كانت الولايات المتحدة تشجّع وتساعد الموقف الإسرائيلي بتهديد الرئيس عباس بأن عليه الاختيار بين حماس والسلام، باستثناء فترات زمنية محددة، وذلك ما دامت حماس لا تلتزم باتفاقات السلام وترفض الاعتراف بإسرائيل.

ثانياً: الأطراف غير المباشرة

ثمة دول يمكن اعتبارها أهم مجموعات التأثير غير المباشر، وهي تضمّ دولاً مثل إيران بسبب العلاقة الأيديولوجية مع القضية الفلسطينية ودعمها لكل من حماس والجهاد الإسلامي مالياً وسياسياً وعسكرياً، وتسعى للتأثير في مواقفهما، ورغم أنّ موقف إيران المعلن هو دعم خط المقاومة الفلسطينية، لكن لا يوجد ما يشير إلى أنّها سعت لتوقيع اتفاقية مصالحة فلسطينية، بل ربما يكون دورها سلبياً؛ حيث لم تُبدِ حماسة رسمية لتطبيق اتفاقات المصالحة، وربما وجّهت بعض الانتقادات ومارست بعض الإعاقات في طريق المصالحة، خاصة بعد اتفاق مكة لعام 2007، لكنّ حركة حماس لم تأخذ هذا الموقف بالاعتبار في برنامج المصالحة، فيما يبدو أن حركة الجهاد ربما كانت أكثر تأثراً به رغم استمرارها في مفاوضات المصالحة، وبدا ذلك واضحاً بعد اتفاق مكة أيضاً من جهة، ومن جهة ثانية في عدم موافقتها على بنود المصالحة المتعلقة بالانتخابات الفلسطينية وخاصة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الداخل لاعتبارات أيديولوجية سياسية تتفق فيها مع إيران، وكذلك البنود المتعلقة بالتهدئة مع إسرائيل.

كما تأتي تركيا ضمن هذه المجموعة، والتي احتضنت ورعت حوار إسطنبول في أيلول/ سبتمبر 2020 بين حركتي فتح وحماس، وتوسّطت بينهما عدة مرات، وهي تقيم علاقات متوازنة معهما أيضاً، ولم يُعرف لتركيّا دورٌ في

إعاقة المصالحات الفلسطينية، إلا أنّ قوة موقفها يعتمد على تغيّرات علاقاتها الخارجية، والتي ترى أن مصلحتها في المصالحة الفلسطينية، وفي علاقة متوازنة لها مع الأطراف.

ومن هذه المجموعات أيضاً الاتحاد الأوروبي بحكم وزنه الدولي وتأثيره على القضية الفلسطينية، وبحكم تقديمه الدعم الإنساني للأونروا ولللاجئين الفلسطينيين وللسلطة الفلسطينية، وربما يوصف موقفه من المصالحات الفلسطينية بغير المعارض، بل قام عبر مؤسسات مجتمع مدني أوروبية بمحاولة لإجراء حوار فلسطيني- فلسطيني غير مباشر، ليقفل فجوة الخلافات بين الفرقاء.

ويضاف لهذه المجموعة دول لها وزنها الدولي وتأثيرها السياسي في القضايا الدولية مثل روسيا والصين، وهي تبدو داعمة للمصالحة الفلسطينية ولكنها غير فاعلة فيها، باستثناء محاولات روسية متقطعة لم تتمكن إلا من إصدار بيان واحد مشترك لم يتحوّل إلى برنامج عمل.

خامساً: سيناريوهات الأزمة

في ضوء المعطيات القائمة وفق التحليل في هذا التقرير، وقراءة سلوك الأطراف الفاعلة، وبيان واستكشاف العوامل المؤثرة في أزمة المصالحة الفلسطينية، وفي ضوء سبر غور خلفياتها أزمة وديناميكياتها، فإنّ التقرير يرى أن ثمة سيناريوهات رئيسة يمكن دراستها في تناول الاتجاه المستقبلي للأزمة، ولخدمة الوصول إلى مسار مناسب للتحويل والخروج من الأزمة، وبالتالي تقديم التوصيات المناسبة الفاعلة لتحقيق ذلك.

ثمة مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل أزمة المصالحة الفلسطينية وإعادة ترتيب البيت الداخلي، وهي:

1. إنجاز المصالحة وتفعيل مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، عبر تشكيل لجنة وطنية تشرف على ذلك ومنها إجراء الانتخابات.

2. التعايش والتهدئة وتفعيل بعض آليات التنسيق.

3. الجمود واستمرار حالة التوتر القائم في الأزمة بين الفرقاء.

4. الاتجاه نحو الوحدة الميدانية، والاتفاق على برنامج سياسي ميداني لمواجهة سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الجديدة.

وفيما يلي عرض لهذه السيناريوهات وفرص تحقيقها والنتائج المترتبة عليها:

السيناريو الأول: إنجاز المصالحة الوطنية وتفعيل مؤسسات العمل الوطني

• وصف السيناريو

الوصول إلى آلية اتفاق لتطبيق المصالحة الرئيسية وفق جدول زمني محدّد من خلال لجنة وطنية تقودها كل من حركتي فتح وحماس، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة بناء

المؤسسات الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وإنهاء مظاهر الانقسام السياسي والجغرافي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأطراف السياسية الفلسطينية.

• متطلبات تحقق السيناريو

1. الرغبة الجادة لدى الأطراف الفلسطينية الرئيسية، وعلى وجه الخصوص حركتي فتح وحماس، بإنهاء أزمة الثقة بينها، وتغليب المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني على المصالح الفئوية، والوصول إلى توافقات تقلل من التأثيرات السلبية لحالة التنافس بين الفصيلين، وتحول دون إقصاء أي طرف وطني من المعادلة السياسية.
2. اعتماد وثيقة الوفاق الوطني لعام 2006 كإطار برنامج سياسي توافقي وأرضية مشتركة بين مختلف القوى الفلسطينية لإدارة الفعل الوطني والتحرك السياسي.
3. استعداد الأطراف الرئيسية في الساحة الفلسطينية لتنفيذ اتفاقات المصالحة المبرمة في القاهرة وإسطنبول والجزائر، والتقيّد بالتزاماتها واستحقاقاتها المتبادلة، وتقديم التنازلات المطلوبة للوصول إلى صيغ توافقية تراعي اعتبارات مختلف الأطراف في تطبيق هذه الاتفاقات.
4. تجاوز التحفظات الإسرائيلية، وإعطاء الأولوية لترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الجبهة الداخلية، وعدم الرضوخ للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية الراغبة بإدامة الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية.
5. توفّر الوعي والإدراك لدى الأطراف الفلسطينية بخطورة التهديدات التي تواجه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية في ظل سيطرة اليمين الإسرائيلي المتطرف على مقاليد السلطين التشريعية والتنفيذية، وهو لا يُخفي توجهاته الخطيرة ومواقفه المتطرفة لإلغاء الشعب الفلسطيني وهويته ومقدساته دون تمييز.
6. طمأنة الأطراف العربية والدولية بأن تداعيات المصالحة الفلسطينية ومخرجات العملية الديمقراطية الفلسطينية لن تعود بانعكاسات سلبية على مصالح تلك الأطراف، وبأنّ الأطراف الفلسطينية تسعى للوصول إلى صيغة سياسية متوازنة وفاعلة في إدارة منظومة العلاقات الفلسطينية عربياً ودولياً.
7. تعزيز الدور العربي في إنجاز المصالحة ورعايتها، عبر تفعيل دور جامعة الدول العربية واللجنة المنبثقة عنها، والتنسيق والتكامل في الأدوار بين مصر والجزائر وبقية الأطراف العربية المعنية، لتذليل العقبات التي تعترض طريق المصالحة.

• النتائج المترتبة على تحقق هذا السيناريو

1. إنهاء التداعيات السياسية والاجتماعية السلبية للانقسام الفلسطيني والمتواصلة منذ خمسة عشر عاماً، والخروج من حالة الاستنزاف والانشغال بإدارة ملف الانقسام والاشتباك والتنازع.
2. تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية، وتقوية الموقف الفلسطيني في مواجهة التحديات وفي مقدمتها السياسات العدائية لليمن الإسرائيلي المتطرف تجاه الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

3. تجديد شرعية وحيوية المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتعزيز المسار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.
4. توفير فرصة لتحقيق التوافق والتكامل بين مسارات العمل والفعل الوطني، على قاعدة الموازنة بين المسار السياسي ومسار مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والتكامل وتبادل الأدوار.
5. تعزيز استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتقليل حجم التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني الداخلي.
6. الإسهام في تعزيز حالة الهدوء والاستقرار في المنطقة العربية، عبر إنهاء واحدة من الأزمات العربية المستحكمة، الأمر الذي يعزز بيئة وأجواء المصالحات العربية.

السيناريو الثاني: التعايش والتهدئة وتفعيل بعض آليات التنسيق

• وصف السيناريو

تحقيق حالة من التعايش والتهدئة في العلاقات الوطنية الفلسطينية، وتجنب الاحتكاك والتصعيد السياسي والإعلامي والميداني، واحترام الحريات العامة وتجنب الاعتقال السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل بعض آليات التنسيق في مواجهة تحديات المرحلة القادمة والسياسات العدائية لليمين الإسرائيلي المتطرف، وانعقاد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير على مستوى الأمناء العامين لإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وتأجيل الاستحقاقات الانتخابية في الساحة الفلسطينية إلى وقت لاحق يجري التوافق عليه لظروف أفضل.

• متطلبات تحقق السيناريو

1. رغبة الأطراف الفلسطينية الرئيسية بتحقيق حالة من الهدوء والتعايش وتجنب التصعيد والاحتكاك، إدراكاً لخطورة تحديات المرحلة القادمة في ظل التهديدات التي يحملها فوز اليمين المتطرف بانتخابات الكنيست الإسرائيلي.
2. بذل جهود عربية إيجابية لتحقيق حالة الهدوء والتعايش بين الأطراف الفلسطينية، من خلال دور فاعل لجامعة الدول العربية والأطراف العربية المؤثرة في الملف الفلسطيني.
3. اضطرار الأطراف الدولية لتشجيع تحقق حالة من الهدوء في الساحة الفلسطينية لتجنب المزيد من التوتر والتصعيد في المنطقة، في ظل تهور الحكومة الإسرائيلية الجديدة.
4. عجز الجانب الإسرائيلي عن منع التوصل إلى تفاهات التهدة الفلسطينية، في ظل الخلاف الحادّ بينه وبين السلطة الفلسطينية.

• النتائج المترتبة على تحقق هذا السيناريو

1. الخروج من حالة الاستنزاف والانشغال بإدارة ملف الخلاف الداخلي، وتحقيق حالة جديدة من التعايش والهدوء النسبي.
2. توفير الحد الأدنى من التوافق الوطني في مواجهة تحديات المرحلة وسياسات اليمين المتطرف.

3. حرمان الأطراف الخارجية من مواصلة اللعب على الانقسامات والتناقضات الفلسطينية الداخلية.
4. الإسهام في تعزيز حالة الهدوء والاستقرار على المستويين العربي والإقليمي.
5. توفير الفرصة للانتقال إلى تطبيق اتفاق المصالحة السابقة في حال نجحت حالة التعايش والتهدئة، وتعززت أجواء الثقة بين الأطراف الفلسطينية.

السيناريو الثالث: الجمود واستمرار حالة التوتر بين الفرقاء

• وصف السيناريو

استمرار حالة الانقسام السياسي والجغرافي القائمة حالياً في الساحة الفلسطينية، وتواصل التدايعات السلبية للانقسام على العلاقات الفلسطينية وعلى إدارة المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، وتواصل جهود المصالحة دون تحقيق إنجازات تغير الوضع القائم.

• متطلبات تحقق السيناريو

1. تمسك الأطراف الفلسطينية الرئيسية بمواقفها ومكتسباتها، وعدم استعدادها لتقديم تنازلات ضمن استحقاقات التوافق الوطني.
2. فشل جهود الجزائر في التوفيق بين الأطراف الفلسطينية وفي تنفيذ بنود إعلان الجزائر الذي جرى توقيعه في 2022/10/13.
3. تمسك الجانب الإسرائيلي والأطراف الإقليمية والدولية المستفيدة من استمرار الوضع القائم في الساحة الفلسطينية بمواقفها وجهودها، بل وتهديداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية لمنع المصالحة.
4. استمرار غياب الدور الإيجابي الفاعل لمؤسسات العمل العربي المشترك عن الإسهام في جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية.

• النتائج المترتبة على تحقق هذا السيناريو

1. استمرار التدايعات السلبية للانقسام على الواقع الفلسطيني وعلى العلاقات بين الأطراف الفلسطينية، وبما يسهم في إدامة حالة الاستنزاف ويضعف الجبهة الداخلية والقدرة على مواجهة التحديات المستجدة.
2. تواصل حالة الشلل في مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، والتشكيك في شرعية قياداتها التي انتهت فترة ولايتها، وتأجيل الاستحقاقات الانتخابية المنتظرة شعبياً إلى أجل غير محدد، وتعزيز حالة عدم الثقة بين الشباب الفلسطيني.
3. تعزيز قدرة حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف على تنفيذ أجندتها وتوجهاتها المتشددة، وإتاحة الفرصة لها لمواصلة اللعب على التناقضات الفلسطينية، ونجاح دفاعها عن نفسها وبرامجها على المستوى الدولي.

4. فتح المجال أمام استمرار التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية في الشأن الفلسطيني الداخلي، والإضرار باستقلالية القرار الوطني.
5. الإسهام في استمرار ظروف عدم الاستقرار في العالم العربي.

السيناريو الرابع: تنامي الوحدة الميدانية، والاتفاق على برنامج سياسي لمواجهة سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة

• وصف السيناريو

تطوّر حالة التنسيق والتكامل الميداني في الضفة الغربية لمواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وتنامي حالة الارتياح السياسي في داخل قطاع غزة، وتبلور حالة وطنية ضد السياسات العنصرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1948، والتوصل إلى برنامج سياسي مرحلي يختص بمواجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

• متطلبات تحقق السيناريو

1. توافر القناعة لدى حركتي فتح وحماس وحلفائهما أن سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية الجديدة لا يستطيع مواجهتها أي طرف بمفرده.
2. تنامي اتجاهات توتير العلاقة مع السلطة الوطنية من قبل إسرائيل.
3. تزايد شراسة الإجراءات الإسرائيلية العقابية والقانونية ضد الشعب الفلسطيني وضد السلطة الوطنية ورموز حركة فتح، وضدّ المسجد الأقصى والمقدّسات والقدس وضد الحرم الإبراهيمي في الخليل.
4. تنامي الاتصالات والحوارات بين القوى الفلسطينية السياسية ببلورة برنامج مواجهة موحد.
5. توافق القوى الوطنية والبرلمانية الفلسطينية في الأراضي المختلفة عام 1948 على مواجهة جماعية للإجراءات العنصرية والعنيفة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين فيها.
6. تنامي التوتر في العلاقات الإسرائيلية-الأردنية، والتعبير عنها بمواقف وإجراءات خصوصاً فيما يتعلق بالقدس والأقصى.
7. تزايد التماسك للمجموعات الفلسطينية المسلحة في كل من جنين ونابلس تحديداً، وقدرتها على القيام بعمليات نوعية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المسلحين.

• النتائج المترتبة على تحقق هذا السيناريو

1. تشكيل حالة فلسطينية متماسكة سياسياً وميدانياً ضد الإجراءات والسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع والقدس وأراضي 1948.
2. تغليب موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية بخصوص ما تبقي من ثوابت القضية في عملية التسوية.

3. تشكيل حالة جديد في الضفة وأراضي 48 والقدس، مؤهلة للقيام بعصيان مدنيّ موحد ومؤثر ضد الاحتلال الإسرائيلي.
4. تزايد الضعف في عملية التطبيع العربي مع إسرائيل، خاصة في حالة القدرة على تحريك الشارع العربي وتفاعله مع المواجهات الميدانية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي.
5. التوحد العربي والفلسطيني ضد سياسات وإجراءات إسرائيل على المستوى الدولي سياسياً وإعلامياً وحقوقياً، وبما يجعل إسرائيل محطاً للانتقاد الدولي الواسع والملاحقات القضائية لقيادتها.
6. إعادة توحيد صفوف حركة فتح وإضعاف التدخل الخارجي فيها.
7. تراجع الملاحقات الأمنية من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية للناشطين والمقاومين في الضفة الغربية.
8. إضعاف دور إسرائيل في شقّ الصف الفلسطيني واستخدام الانقسام بثماعة لعدم أهلية الشعب الفلسطيني للاستقلال.
9. التحرك الشعبيّ الموحد لفلسطيني الخارج في العالم ضد سياسات وإجراءات إسرائيل.
10. فتح الفرصة لإمكانية تحقيق المصالحة وبناء الوحدة الوطنية السياسية والميدانية معاً.

المحددات المؤثرة على أزمة المصالحة

● المحددات الحاكمة

- يتضح من خلال استعراض السيناريوهات السابقة وشروط تحققها أن أهمّ المحددات والعوامل المؤثرة فيها:
1. أزمة الثقة وحالة التنافس بين حركتي فتح وحماس على قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، ومدى الاستعداد لتغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الفئوية والذاتية.
 2. العامل المصلحي والمكتسبات التي تحققت خلال العقود السابقة لكل طرف.
 3. إشكالية عدم التوصل الى برنامج سياسي محدد مشترك بين فتح وحماس لمواجهة المرحلة.
 4. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني للسلطة الوطنية على المساعدات الخارجية التي تستخدم في كثير من الأحيان كورقة ضغط للتأثير في توجهات السلطة الفلسطينية، إزاء المصالحة مع حماس تحديداً.
 5. تحوّفات مختلف الأطراف ذات الصلة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وكذلك إسرائيلياً، من النتائج المحتملة لأي انتخابات فلسطينية، والخشية من تكرار نتائجها كما في عام 2006 بفوز حركة حماس فيها.
 6. هيمنة اليمين الإسرائيلي المتطرّف على المشهد السياسي الإسرائيلي، وتداعياتها المتوقعة على الساحة الفلسطينية.
 7. الموقف الإسرائيلي المعيق لجهود إنجاز المصالحة الفلسطينية والداعم لإدامة حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية.

8. الدور العربي وفاعلية مؤسسات العمل المشترك في إنجاز المصالحة، واحتمالات التنافس بين بعض الأطراف العربية في إدارة هذا الملف.

9. أجواء المصالحات في العلاقات العربية وتجاوز تداعيات الأزمة الخليجية، والانفتاح في العلاقات العربية الإقليمية، كما هو الحال في علاقة تركيا مع كل من السعودية ومصر والإمارات، وكذلك الاتصالات والحوارات بين السعودية وإيران، وبين تركيا وسوريا.

10. زيادة الاستقطاب الدولي، والرغبة الأمريكية بالتهدئة، وتجنّب التصعيد في المنطقة، انطلاقاً من الحاجة إلى مواجهة سياسات وتطلّعات الصين، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، والإشكاليات مع السياسات الإيرانية في الشرق الأوسط وتجاه الملف النووي.

● مناقشة تأثير المحددات

من خلال دراسة تأثير المحددات السابقة على احتمالات تحقيق المصالحة، فإن ثمة تغييرات إيجابية تعزّز فرص إنجاز المصالحة الفلسطينية، من أهمها أجواء المصالحات العربية والإقليمية، وتزايد الإدراك داخل الساحة الفلسطينية للتهديد الذي تشكّله هيمنة اليمين الصهيوني على المشهد السياسي الإسرائيلي، والتوجّه الأمريكي لتهدئة التوترات في المنطقة، ونجاح تجربة المواجهات الميدانية الموحّدة بعدة أشكال ومناطق وفترات زمنية، وخصوصاً فيما يتعلق بتشكيل المجموعات المسلحة في كل من جنين ونابلس والمشكّلة من مختلف الفصائل.

وفي المقابل ثمة العديد من المعوّقات المهمة التي ما تزال تعترض طريق إنجاز المصالحة، ومن أهمها استمرار حالة التنافس وأزمة الثقة بين حركتي فتح وحماس، والتي تتمثل في العديد من السلوكيات السياسية والأمنية لكل منهما، واستمرار حالة الممانعة الإسرائيلية لجهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، وضعف دور الجامعة العربية في رعاية جهود المصالحة حتى التطبيق العملي.

الترجيح بين السيناريوهات

ولذلك فإن فرص التحقق للسيناريو الأول بإنجاز المصالحة ممكنة، لكنّها قد تأخذ وقتاً أكثر من العام 2023 في حالة بدأت ديناميكيته بالتحرك في ظل الإجراءات الإسرائيلية الحادة ضد مختلف الأطراف والمكونات. كما تبدو فرص تحقق السيناريو الثاني، بالتوجه نحو التهدئة والتعايش وابتداع آليات تنسيق محددة بين الفرقاء ممكنة، خاصة أنه لا يتطلب تقديم تنازلات محددة من الأطراف الفلسطينية لتحقيق الحد الأدنى من التوافق الوطني، ولا يتطلب تغييراً في واقع المؤسسات الفلسطينية، ويؤجل استحقاق الانتخابات إلى وقت لاحق، ويسهم في تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة سياسات اليمين المتطرف الإسرائيلي، ويوفر فرصة لتحسين أجواء الثقة بين الأطراف الفلسطينية، كما يحدّ من حالة التنافس والتنازع في الساحة الفلسطينية.

أما بخصوص السيناريو الثالث القائم على استمرار حالة الأزمة في المصالحة الفلسطينية، فقد لا يحظى بفرص الاستمرار كما هو لأسباب عديدة، أهمها التحولات الميدانية والسياسية والقانونية في الإجراءات الإسرائيلية ضد

الفلسطينيين، في مقابل تحولات مهمة جداً في شمال الضفة الغربية بتشكيل مجموعات مسلحة فلسطينية عابرة للفصائل، وقادرة على حشد تأييد وحاضنة شعبية.

أما بخصوص السيناريو الرابع والمتعلق بالاتجاه نحو وحدة ميدانية وبرنامج سياسي فلسطيني لمواجهة إجراءات وسياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، فإنه يشكل ضرورة واقعية في التعامل مع المتغير في الحكومة الإسرائيلية، وأنه لا يكلف الفصائل الفلسطينية تقديم تنازلات بأي شكل، كما يحقق لكل الفصائل مكاسب شعبية، ويوفر حركة فتح والسلطة ورقة ضغط سياسية وشعبية ووحدة تمثيلية هي بأمس الحاجة إليها سياسياً وشعبياً، كما أنه قد ينجح في كسر حدة التوجهات الإسرائيلية العنصرية والعنيفة ضد الشعب الفلسطيني، مما سيعيد الثقة الشعبية بهذه الفصائل المشاركة، ويفتح الفرصة لتطوير الحالة الوطنية نحو مصالحة أوسع ووحدة أفضل على صعيد الميدان والسياسة، ولذلك فرما يكون هذا السيناريو خياراً واقعياً عملياً قليل الكلفة السياسية، لكنه يحمل فرصاً لخدمة وقوة البرامج، وكذلك لرفع شعبية كل الفصائل، بما في ذلك توحيد حركة فتح المنقسمة على نفسها.

كما يحظى هذا السيناريو بفرصة التطور أيضاً من خلال تحقق السيناريو الثاني زمنياً، حيث قد يتطور أواسط العام 2023، على أرضية المواجهة الشاملة مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

سادساً: تصوّرات الخروج من الأزمة

• ضرورة المصالحة الوطنية الفلسطينية

يؤكد التقرير أنّ المصالحة الوطنية ضرورة حقيقية على مختلف المستويات؛ فهي ضرورة لمشروع التحرير والعودة، وإنهاء الاحتلال بجهود موحدة ومتنوعة من النضال، وهي ضرورة للفصيلين الأكبرين فتح وحماس لقيادة المشروع الوطني الفلسطيني بشراكة حقيقية، وهي ضرورة لاستئناف الدعم العربي والإسلامي والدولي، الرسمي والشعبي، بالقوة السابقة للقضية والشعب والنضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

كما تظهر أهمية المصالحة وضرورتها لتحقيق وقائع تبعث الأمل وتغذيه قولاً وفعلاً لدى أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل بالتححر من الاحتلال الإسرائيلي، وفي الخارج بالعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس في الأراضي المحررة، الأمر الذي شجّع فريق الأزمات العربي على تقديم ملامح للمخرج من هذه الأزمة وفق مختلف المعطيات آنفة الذكر.

• ملامح خارطة طريق للمصالحة الوطنية

إن تكوين رأس المال الوطني لآليات الحوار وصولاً إلى مصالحة راسخة، يبدأ من بناء الثقة بين الأطراف الفلسطينية، سواءً ضمن دائرة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، أو القوى الأخرى خارجها، وأن يُدرك الجميع بعمق وشمولية معنى الفرصة التاريخية التي يمكن أن تكون متاحة اليوم لمثل هذه المصالحة الضرورية.

وإن الظروف التي تحيط بالسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ولجنة الإدارة الحكومية في قطاع غزة تفرض الإسراع بإجراءات المصالحة وبناء الوحدة الوطنية، كما أنّ معاناة كل من حركتي فتح وحماس على مختلف الصعد تفرض عليهما الالتقاء في مرحلة التحرر الوطني الحالية، خاصة مع تصاعد مخاطر اليمين المتطرف الإسرائيلي في الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو وحلفائه أرباب الصهيونية الدينية المتطرفة، والتي تؤمن بالإرهاب سبيلاً وحيداً لمواجهة الشعب الفلسطيني من فتح إلى حماس، وبلا تمييز.

كما أنّ السلطة الفلسطينية هي بأمس الحاجة لرديف شعبي وهي تتعرض للضغوط الإسرائيلية والدولية، وأنّ تطورات المواجهات الميدانية في الضفة الغربية مع قوات الاحتلال ومستوطنيه في أمسّ الحاجة إلى موقفٍ وطني واحد متماسك وفاعل لإسنادها حتى تشكّل حالة انتفاضة شعبية ومقاومة قوية لإخراج القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية والقدس، ووقف الاستيطان، ومنع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار عن قطاع غزة.

وقد أكّدت المتابعة التفصيلية الدقيقة أن الطرف الأمريكي ليس متحمساً لهذه المصالحة، لكن موقفه منها كان متذبذباً شدة وليناً، أما الموقف الإسرائيلي فمن الطبيعي أن يكون طرفاً معيقاً، ولذلك لا يمكن الاحتجاج بهذه التحديات كأسباب واقعية وعلمية لمنع التوصل الفلسطيني إلى تنفيذ الموقع عليه من اتفاقات المصالحة.

ويدعم ذلك بقوة أن الأطراف الفلسطينية المختلفة تمكّنت فعلاً من التوصل إلى اتفاق القاهرة عام 2009 وعام 2011 وقبلهما التوافق على وثيقة الوفاق الوطني عام 2006، بل والشروع بإجراء الانتخابات العامة والشاملة وفق اتفاق إسطنبول عام 2020، وهو ما يؤكد أن الإرادة الفلسطينية هي التي تصنع المصالحة الوطنية، وأن الخلافات السياسية والأيدولوجية والضغوط الخارجية لم تتمكّن من منع هذه الخطوات الأولية بما في ذلك النجاح بتشكيل حكومة وحدة وطنية إثر توقيع اتفاق مكة عام 2007 برعاية السعودية.

لذلك لا بد من أن يتحول اتفاق المصالحة الوطنية الى استراتيجية فلسطينية متكاملة لدى كل فصيل ولدى الفصائل مجتمعة، وهو الأمر الذي سيدفع الموقف العربي والدولي لاستعادة دوره في إسناد النضال الوطني الفلسطيني، بعيداً عن الاحتجاج بالانقسام الداخلي.

كما ينبغي بناء المصالحة على ما مضى من جهود واتفاقات مميزة، مع تطويرها نحو الواقع العملي والرؤية السياسية بعيداً عن التدخلات الدولية والإقليمية.

الأمر الذي شكّل القناعة لدى الفريق وفق قراءته وتحليله لطبيعة وأسباب الأزمات وأطرافها وتاريخها ونصوص الاتفاقات التي تم التوقيع عليها خلال ما يقرب من عقدين من الزمن ولأكثر من 14 مرة، ثم دراسة السيناريوهات التي يمكن أن تتحوّل إليها أزمة المصالحة الفلسطينية، بأنّ الفرصة مواتية ومتاحة في هذه المرحلة للبحث الجاد في إنهاء الأزمة لمواجهة التحديات الخطيرة الجديدة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بلا تمييز، في ظل يمين متطرف يحكم الكيان الإسرائيلي وحكومته الجديدة منذ نهاية العام 2022.

• أبرز مكوّنات المخرج المقترح بمراحله المختلفة

1. قيام حوار فلسطيني دائم صريح ومسئول، بقيادة حركتي حماس وفتح، لتناول أزمة تطبيق اتفاقات المصالحة وكيفية العبور منها إلى الوحدة الوطنية النضالية في مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني القائمة.
2. إعداد وثيقة مهنية تتضمن مكان النزاع والحلل في الساحة الفلسطينية، وتقدر فرص الحل العقلاني والوطني الذي يُرضي الجميع، مع دراسة مهادّات عدم تنفيذ المصالحة وفق الاتفاقات الموقّعة سابقاً، وما هي المسارات الرئيسة الأفضل والأقدر لبرنامج المصالحة، وآليات تنفيذها الواقعية، والتي وردت أجزاء منها في العديد من الوثائق التي وقّعها الفلسطينيون منذ العام 2005 وحتى إعلان الجزائر عام 2022.
3. عقد مؤتمر وطني فلسطيني عام تحت شعار "الوحدة الوطنية ولمّ الشمل"، على أرض عربية محددة ليشمل الخارج والداخل بكل أطرافه، ويصدر عنه بيان مشترك يحدد ملامح المرحلة وأسس المصالحة، وليتخذ قرارات بالإجماع للشروع بتطبيق ما تم الاتفاق عليه فوراً وبدون وسطاء، بما في ذلك "تشكيل لجنة وطنية" من مختلف الفصائل والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، ولتكون مهمتها وفق ما يلي:
 - i. الإشراف على ترتيبات الانتخابات الفلسطينية الشاملة (تشريعية، رئاسية، مجلس وطني) بالتعاون مع لجنة الانتخابات المستقلة خلال فترة محددة.
 - ii. الإشراف على تطبيق تفاصيل اتفاقات المصالحة الأخرى، ويشمل ذلك:
 - توحيد السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع والقدس بحكومة واحدة متوافق عليها.
 - تفعيل مجلس الأمناء العامين للفصائل الوطنية كمرجعية قيادية لإدارة شئون منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع اللجنة التنفيذية القائمة، إلى حين انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد ليختار القيادة الجديدة.
 - وقف كافة التصريحات السياسية والإعلامية التي تستهدف أي طرف وطني فلسطيني.
 - دمج الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويلها إلى ثلاثة أجهزة فقط، كما ورد في اتفاقات القاهرة لعام 2009 وعام 2011.
 - الإفراج عن كافة المعتقلين من مختلف الاتجاهات النضالية والمقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتوازي وفق كشوف تقدمها الفصائل ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.
 - السماح بالعمل لكافة المؤسسات الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية فوراً، وإعادة الهيئات الإدارية المحلولة تعسفاً لإدارتها إلى حين إجراء انتخابات جديدة فيها وفق القانون.
 - إجراء انتخابات بلدية عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوكل إليها الأعمال البلدية للمدن والقرى والمخيمات.
 - استمرار التواصل المباشر والفاعل بين قيادتي فتح وحماس لتذليل أي عقبات في طريق تطبيق المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية.

- iii. بعد إجراء الانتخابات يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية للسلطة الفلسطينية ولجنة تنفيذية لمنظمة التحرير، بحيث تمثلان نتائج الانتخابات تمثيلاً واقعياً، مع استدراقات ضرورية يتم التوافق عليها بسبب الظروف التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أنحاء العالم وتحت الاحتلال الإسرائيلي.
4. الاتفاق على بلورة "الهدف الوطني الاستراتيجي بالتحرير والعودة"، والقيام بالصراع والنضال الوطني مع إسرائيل كقوة احتلال حتى هزيمتها وتحقيق الهدف بالتحرير والعودة، ولو على مراحل، ولكن بلا تنازلات عن الحقوق أو الأرض.
5. التوافق على برنامج وطني يكمل ويؤطر الأهداف المركزية، وفي المقدمة منها "قيام دولة فلسطينية" ذات سيادة كاملة وغير منقوصة وعاصمتها القدس، على كامل الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين والشتات الفلسطيني، وحماية المجتمع الفلسطيني وبلورة هويته الوطنية، حيثما كان، وإشراكه في القيادة والنضال الوطني بكافة أشكاله.
6. تشكيل حالة وطنية جماعية للقوى والفصائل الفلسطينية على القواسم المشتركة، وفق ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني لعام 2006، لتكون قاعدة للانطلاق، وتطوير ما يلزم منها بالتوافق أيضاً، ثم اعتبارها مرجعية البرنامج السياسي للمنظمة وحكومة السلطة الوطنية في الداخل، مع الاعتماد على التمويل الشعبي والذاتي، والتخفف من الدعم المالي الرسمي أو الدولي المشروط.
7. البحث عن صيغة جامعة لكل الفلسطيني بين الفصائل، وعلى رأسها حماس وفتح، في بناء مرجعية قيادية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج تستند إلى شرعية شعبية ونضالية، إلى حين قيام الدولة الفلسطينية بعد التحرير أو سماح الظروف بإعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية قبل التحرير.
8. تمسك منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية بالثوابت الوطنية الفلسطينية التي أقرها الميثاق الوطني، وتمسك القوى الفلسطينية بأن تبقى جزءاً أصيلاً من النظام السياسي بوصفها المصدر والإطار الفكري والتنظيمي لبناء وتطور حركة التحرر الوطني الفلسطيني.
9. ضمان حرية العمل السياسي في إطار القانون للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتمكين قوى المجتمع من ممارسة دور الرقابة لأداء النظام السياسي الفلسطيني بكل مؤسساته عبر الممارسة الحرة للتعبير عن الرأي ووفق الصيغ والإجراءات القانونية المنظمة لذلك.

and deciding on a national program that complements and frames the central goals of the Palestinian national project.

Furthermore, the conference should provide the formation of a collective national document for the Palestinian forces and factions on common denominators, the search for a formula of leadership struggle that includes all Palestinians between the parties. Finally, it is to stress the adherence of the Palestinian Liberation Organization and the Palestinian factions to the Palestinian national constants endorsed by the Palestinian National Charter and to guarantee freedom of political action for political and societal parties and forces and civil society organizations within the framework of the law. It also should enable the social pressures to monitor the performance of the Palestinian political system with all its institutions. All such freedoms are to be through the free exercise of expression of opinion and under the regulating legal formulas and procedures.

Moreover, it may also succeed in breaking the intensity of the racist and violent Israeli tendencies against the Palestinian people, strengthening popular confidence in these factions participating in this confrontation, and opening the opportunity to develop the national situation towards broader reconciliation and better unity in the field and politics. Therefore, this scenario may be a realistic and practical option with little political cost, but it carries opportunities to serve and support the unified national program and contributes to expanding the opportunity to unite the divided Fatah movement.

This scenario also has the opportunity to develop through the realization of the second scenario in time, as the second scenario may develop if it occurs in the middle of the year 2023, on the ground of an all-out confrontation with the new Israeli government, towards the realization of the fourth scenario.

Therefore, the team found that the way to end the Palestinian national reconciliation crisis is available in several directions, that the chances of its success if the Palestinian will is available from the parties are possible, and that it will be challenging to obstruct it from other direct and indirect parties if no relevant Palestinian parties cooperate with it.

The report stresses that national reconciliation is necessary for the scenarios it proposed to get out of the crisis for the following motives:

1. It is essential for the Palestinian project and dream of liberation and refugees' return, ending the occupation with unified and diverse efforts of struggle and resistance.
2. It is necessary for the two largest factions, Fatah and Hamas, to lead the Palestinian national project in solid partnership.
3. It is essential to resume Arab, Islamic, international, official, and popular support for the cause, the people, and the Palestinian national struggle against the Israeli occupation.

It also shows the importance of reconciliation and its necessity to achieve facts that give rise to hope and nourish it in word and deed among the Palestinian people at home by liberation from the Israeli occupation and abroad by return and the establishment of an independent, fully sovereign Palestinian state with Jerusalem as its capital on the land of liberated Palestine, which encouraged the Arab Crisis Team to present features for the exit path From this crisis according to the various data mentioned above.

Therefore, at the end of the report, the report summarizes the most prominent components of the proposed exit path in its various stages, namely: the establishment of a permanent, frank, and responsible Palestinian dialogue, the preparation of a professional document that includes the place of conflict and the defect in the implementation of reconciliation agreements, and the convening of a general Palestinian national conference under the slogan "National Unity and Reunification." It is also agreeing to crystallize the "strategic national goal of liberation and return"

3. The new right-wing fascist government's attitudes in Israel against the Palestinians and the need for a comprehensive and unified national confrontation to stop these policies
4. The decline in attempts to reach a just permanent political settlement of the Palestinian cause.
5. The growing Arab and international pressures on the Palestinians, some encourage division and minimal promote Palestinian reconciliation.

The report describes the current Palestinian reconciliation crisis and reviews its political, security, and military dimensions. It also discussed the positions of the parties directly or indirectly influenced this crisis, stressing that these parties are internal, regional, and international, some of which base their positions on the national political program, others on negotiation and agreement with the Israeli occupation, and more other parties that intervene to use the reconciliation crisis for their interests.

The report considers a set of possible scenarios for the future of the Palestinian reconciliation crisis and the rearrangement of the Palestinian internal political system. The analysis and discussion found that achieving the first "implementing reconciliation" scenario is possible, but it may take more time than the year 2023 if its dynamics begin to move as an organized and unified response to the harsh and violent Israeli measures against the various Palestinian parties and components.

The analysis shows that the chances of achieving the second scenario," by moving towards calm and coexistence and devising specific coordination mechanisms between the parties, are possible, especially since it does not require particular concessions from the Palestinian parties to achieve the minimum level of national consensus, does not require a change in the reality of Palestinian institutions, and postpones the general elections. Moreover, until a later time, it contributes to strengthening the Palestinian internal front in the face of the Israeli far-right policies and provides an opportunity to improve the atmosphere of trust between the Palestinian parties and limit the state of competition and conflict in the Palestinian arena.

As for the third scenario, " the continuation of the state of crisis in the Palestinian reconciliation," it may not have the opportunity to continue as it is for many reasons, the most important of which are the field, political and legal shifts in the Israeli measures against the Palestinians, in exchange for essential changes in the northern West Bank with the formation of Palestinian armed groups that is n. And able to mobilize the support of a famous incubator.

As for the fourth scenario," towards field unity and a Palestinian political program to confront the measures and policies of the new Israeli government, "it constitutes a fundamental necessity in dealing with the change in the Israeli government, and it does not require the Palestinian factions to make concessions in any way, and also achieves widespread gains for all parties, and provides for the Fatah and the PA a political and popular pressure card and a representative unity that is desperately needed politically and popularly.

The Palestinian Reconciliation Crisis Dimensions and the Exit Path

Executive Summary

This report, done by The Arab Crisis Team- ACT at the Middle East Studies Center in Jordan, focuses on the Palestinian reconciliation crisis. The report investigates the background, causes, and motives of the problem and its dimensions. In addition, the report discusses the positions of the various direct and indirect parties regarding reconciliation. It also presents its vision of the most prominent possible scenarios and the options of the parties to deal with them. The report has been written in light of the blockage of the path of Palestinian reconciliation after more than seventeen years since the signing of various agreements and understandings between the Palestinian forces.

Moreover, fifteen years have passed since the political and geographical division between the Gaza Strip and the West Bank.

The ACT team believes reconciliation is necessary for the Palestinian national struggle, people, and factions. Accordingly, the report presents a realistic national vision to embark on a path of reconciliation. Furthermore, it identifies the features of the possible exit path in light of the experience and documents reached and the requirements of the potential upcoming stages of the Palestinian cause.

The report illustrates the stages through which attempts at Palestinian reconciliation have gone through, starting with the first Cairo Declaration in 2005 and ending with the Algiers Agreement in 2022. It also enlightens the problems of the rounds of reconciliation dialogues and the agreements signed among the parties. The most prominent was a disagreement between the positions of the participating parties regarding the resistance and negotiations with the Israeli occupation and the divergence of understandings of implementation of the signed agreements of reconciliation. It also includes the lack of serious will toward achieving complete reconciliation and the continuation of criticism and accusations among the parties on the responsibility of failure to implement the agreed protocols. All these reasons led to the need for more confidence in these factions' seriousness regarding reconciliation among the Palestinian people.

The report refers to several fundamental reasons for serious thinking about Palestinian national reconciliation, the most important of which are:

1. The division of Palestinian legitimacy and Palestinian institutions between the Hamas government in Gaza and the Fatah presidency of the Palestinian Authority in the West Bank,
 2. The faltering political negotiations with Israel,
-

The Palestinian Reconciliation Crisis

Dimensions and the Exit Path

Table of Contents

Executive Summary	3
First: Introduction	7
Second: Background, Reasons and Motives.....	10
Third: The Crisis Nature and Description.....	15
Fourth: Internal and External Influential Players	18
Fifth: The Possible Scenarios	21
Sixth: The Exit Path and Recommendations.....	28
English Summary.....	



مركز دراسات الشرق الأوسط
Middle East Studies Center- Jordan

Arab Crises Team-ACT

The Palestinian Reconciliation Crisis

Dimensions and the Exit Path

January 2023